مالي تستغني عن فرنسا وتمنح المتمرّدين نصرا لتربح السلام

حماس باماكو للتسوية مع الجماعات المسلحة في حاجة إلى دعم دول الجوار لتفكيك الجهاديين

تسير مالي نحو تبني توجه مناهض لإرادة فرنسا ورئيسها إيمانويل ماكرون وخططها في باماكو، ويقوم هذا التوجه على وقف التمرد المسلح في البلاد من أجل اكتساب شرعية سياسية وشعبية من خلال التفاوض مع الجماعات المسلحة ومن بينها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بقيادة إياد أغ غالي العدوّ الرئيسي لباريس في المنطقة. لكنها باتت في حاجة ملحّة إلى دعم دول الجوار في مواجهة الكيانات المسلحة التي تروّج أنها هزمت فرنسا وأجبرتها على الانسحاب من مالي ودول الساحل الأفريقي.

التفاوض مع المسلحين أقل خسارة من محاربتهم

هشام النجار
كاتب مصري

باماكو - يُعد وضع السلطات في مالي مسألة التفاوض مع الجماعات المتطرفة داخل حيز التنفيذ رسميا بعد تداوله نظريا وإعلاميا على مدار عامين، بمثابة إعلان عن استغناء فعلي عن فرنسا في ملف مكافحة الإرهاب في البلاد.

وكلف المجلس العسكري الذي يدير شؤون مالي المجلس الأعلى الإسلامي الثلاثاء للتفاوض مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي تحالف يدين بالولاء لتنظمي القاعدة ويرأسه الزعيم الطوارقي إياد أغ غالي وحركة تحرير ماسينا التي يتزعمها أمادو كوفا من إثنية الفلاني، في مسعى إلى إنهاء صراع استمر نحو عشر سنوات بشكل سلمي بعد فشل الحلول العسكرية التي وفرت لها فرنسا دعما نوعيا.

ولم تنجح باريس التي عارضت تلك الخطوة مرارا في حلّ معضلة الإرهاب في مالي وفي دول الساحل والصحراء من خلال الحلول العسكرية بجهود قوات وصل عددها في بعض المراحل إلى 5100 فرد، وكان أقصى نجاح لها تصفية عدد من قيادات الجماعات المسلحة ومنهم زعيم القاعدة عبدالمالك دروكدال والمساعد الرئيسي لإياد غالي باه أغا موسى وبعض العناصر المعاونة من الصفين الأول والثاني، لكنها فشلت في تحسين الوضع الأمني بالمنطقة ووضع حدّ لتزايد نفوذ الجماعات المسلحة أو كبح خطط توسعها وتمددها.

> إذا تمكنت مالي من تحييد الزعيمين إياد أغ غالي وأمادو كوفا ومجموعتيهما فهي بذلك تخترق الحالة الجهادية المسلحة

وأعقب هذا الفشل إعلان فرنسا عن سحبها لقواتها من منطقة الساحل والصحراء، وهو ما أشعر المواطنين في مالي بأن باريس تتخلى عنهم في منتصف الطريق وفق ما ورد على لسان رئيس الحكومة المالية شوغل كوكالا، الأمر الذي دفع السلطات المالية إلى البحث عن بدائل وحلول للتحدي الرئيسي بالبلاد بعيدا عن الأجندة الفرنسية وتصوراتها.

واضح أن مالي تفكك شراكتها مع فرنسا وتطوي مرحلة من التدخل العسكري الفرنسي المباشر بدأت منذ العام 2013 بالإعلان عن التعاون مع كيانات أمنية بديلة مثل فاغنر الروسية أو بالانخراط في تسويات مع المسلحين المحليين، في إشارة تكشف الفشل الفرنسي في مالي بعد مقتل ما يقارب ثمانية آلاف شخص وتهجير الملايين من السكان وإغلاق المدارس وتعطيل المؤسسات وتنامي الإرهاب ضد المدنيين والقوى الأمنية.

نصر للجهاديين

يُحسب لجوء الحكومة المالية الانتقالية إلى التفاوض مع الجماعات المتطرفة المسلحة إخفاقا لفرنسا على العديد من المستويات، خاصة على مستوى إحداث فارق واختراق لملف التدخل الخارجي لتقويض الجماعات الإرهابية وإعادة بناء الجيوش وتأهيلها لمحاربة الإرهاب، ويُحسب هذا في المقابل نجاحا وانتصارا نوعيا للجماعات المسلحة، وخاصة الإثنية والقومية التي ارتبطت قبل سنوات بعلاقات مع تنظيم القاعدة.

وفرضت تلك الجماعات على فرنسا الانسحاب من منطقة حيوية بالنسبة لها وعدّتها إحدى المناطق الاستراتيجية فائقة الأهمية التابعة لها في سياق موازين قوى مراحل ما بعد الاستعمار، ونجحت في جرّ الحكومة المالية إلى طاولة التفاوض على غير رغبة باريس بعد أن بات الحل الوحيد لحقن الدماء ووقف العنف وفرض الاستقرار للتفرغ للتنمية إيجاد تسوية مع قادة الجماعات المسلحة المؤثرة، وهو التصور الذي يعتنقه غالبية السياسيين في مالي وجمعيات المجتمع المدني وقادة دينيون في مقدمتهم الإمام محمود ديكو الذي له تأثير واسع في الشارع المالي.

ويعدّ التفاوض المباشر مع الجماعات المسلحة، الذي طالب به مؤتمر عقد عام 2017 بمشاركة قوى سياسية ومدنية ثم أكده مؤتمر الحوار الوطني الجامع بعد عامين عندما يجري اعتماده الآن بعد تأجيله بسبب معارضة فرنسا، انتصارا نوعيا لجماعتي إياد غالي وأمادو كوفا اللتين رفضتا وقف العمل المسلح والدخول في خط الهدنة والمصالحة طوال عمل القوات الفرنسية، وتقع دعوتهما إليها من موقع قوة عقب انسحاب القوات الفرنسية.

ومن المرجح أن تعزز هذه الخطوة من نفوذ غالي الذي كان السبب الرئيسي في التدخل العسكري الفرنسي، عندما استطاع السيطرة على شمال مالي عام 2012 وطرد حركة تحرير شمال مالي من مواقعها التي استولت عليها، بادئا التمدد إلى وسط البلاد وجنوبها، ومنتقلا من نموذج الفعل السياسي التقليدي تحت عناوين ومطالب ذات صبغة قومية إلى النشاط المسلح في سياق تحالفات مع تنظيمات تكفيرية عابرة للحدود وتحديدا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وبرز دور غالي بقوة للمرة الثانية خلال عام 2015 بعد أن كادت الحكومة المالية بضغط عسكري من فرنسا تتمكن من احتواء حركة التمرّد عبر استخدام القوة العسكرية المدعومة فرنسيا ومن خلال الوعود السياسية التي تضمنها اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة المالية وجماعات التمرد، لكن غالي كان له تدبير في اتجاه آخر عندما نجح في إعادة تنظيم الجماعات المسلحة ونشرها في البلاد.

وزاد على ذلك ما أنجزه بعدها بعامين عندما قام بتوحيد مجموعات مختلفة من المقاتلين بما فيها كتيبة ماسينا بقيادة كوفا والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تحت راية تحالف جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

صار غالي هو العدوّ الرئيسي لفرنسا منذ ذلك الحين ليس في مالي فحسب بل في منطقة الساحل الأفريقي؛ لأنه أفرغ كل جهود وإنجازات القوات الفرنسية على الأرض من مضمونها؛ فرغم تحرير باريس كبريات مدن شمال مالي استطاع الرجل عبر جهود تحالفه الموسع الذي بات واحدا من أكثر الجماعات التابعة للقاعدة نشاطا، أن يوطّد نفوذه وحضوره في هذا الإقليم الصحراوي المتشعب عبر تشتيت جهود فرنسا العسكرية على امتداد مساحات شاسعة ليس في دولة واحدة بل في خمس دول أفريقية.

وبعث غالي حركة رفض وغضب ضد الوجود الفرنسي في المنطقة وغذتها عوامل أخرى عديدة مستميلا المئات من الشباب في شمال ووسط مالي ومركزا نشاطه على عمليات خطف الرهائن الأجانب والتهريب غير الشرعي، وهو ما مكنه من نشر حركية تمرده ومنهجيتها في جزء كبير من منطقة الساحل، مستوليا على مساحات شاسعة من الصحارى في شمال البلاد، ومتجاوزا نفوذ ونشاط الجماعة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، والأهم أنه جعل فرنسا تخسر رهاناتها بشأن رفض أي تفاوض معه.

مكاسب ومعوقات

صار في عداد المؤكد انخراط الحكومة المالية في جولات تسوية وتفاوض مع جماعتين رئيسيتين هما جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بقيادة غالي التي تعد أكبر تنظيم إرهابي في شمال مالي وجماعة تحرير ماسينا بقيادة كوفا واستثناء تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى التابع لداعش، والذي ينشط أيضا من خلال تنفيذ عمليات بدول جوار مالي خاصة النيجر وبوركينافاسو.

لا يقدر أحد الآن على التنبؤ بما سيجري خلال مفاوضات لم تتضح بعد ملامحها ولا مدى ما يمكن أن تمنحه السلطات في مالي لجماعتين محليتين كبيرتين سعيا للاستقلال بما تحت أيديهما من أراض إشباعا لطموحات قومية ولتطبيق الشريعة الإسلامية وفق تصوراتهما المستقاة من مناهج القاعدة، في سبيل استعادة السلام ووقف حد لعمليات التفجير التي تُنفذ حاليا بشكل يومي.

تتطلع الحكومة المالية لجني ثمار وقف التمرد المسلح في شمال البلاد ووسطها من أجل اكتساب شرعية سياسية وشعبية على الأرض، بالنظر إلى أن السكان هم من يدفعون فواتير الصراعات المسلحة الدموية من واقعهم اليومي ومن أرواح ذويهم، علاوة على الرفض الشعبي للوجود الفرنسي وتوجهات فرنسا التي باتت منعزلة عما يجري على الأرض.

وإذا تمكنت الحكومة المالية عبر المفاوضات المرتقبة من تحييد إياد غالي وأمادو كوفا ومجموعتيهما عبر صفقة سياسية، فهي بذلك تخترق الحالة الجهادية المسلحة وتعزل الجماعات المحلية عن الوافدة والكيانات الإثنية القومية عن تنظيم داعش بما ستمنحه لإياد غالي من مزايا ومكاسب سياسية يتمكن بها من السيطرة ومن تهميش وإقصاء الجماعات الأخرى وهو ما سيسهم في تخفيف الضغوط على القوات والحكومة المالية.

قد تعتبر دول جوار مالي أن هذه المكاسب خاصة بالداخل المالي بالنظر إلى أن تهميش داعش في مالي ربما يدفعه إلى التركيز على تنفيذ عمليات في بوركينا فاسو والنيجر، وهذا يعوق حصول إجماع إقليمي حول ملف التسوية والحوار مع الجماعات المسلحة.

مالي التي تعد المتحمسة الوحيدة للحوار والتسوية السلمية مع الجماعات المسلحة في حاجة إلى إقناع دول الجوار التي ينشط فيها الإرهاب مثل بوركينافاسو والنيجر والدول الساحلية مثل السنغال وكوت ديفوار وغانا، بالتعاون معها على أرضية تفكيك الحالة الجهادية المسلحة في أفريقيا واختراقها وإضعافها من الداخل وتحييد البعض منها للتفرغ للبقية.

وهي أيضا في حاجة إلى أوراق قوة ومساومة تدخل بها المفاوضات التي لن تكون سهلة مع كيانات باتت تروج أنها هزمت فرنسا وأجبرتها على الانسحاب من مالي ودول الساحل غرب أفريقيا، وعلى الرغم من قبول إياد غالي مبدأ التفاوض إلا أنه أعلن شروطا تبدو صعبة التحقق، وعلاوة على مطلب انسحاب القوات الأجنبية طرح شرط تطبيق الشريعة الإسلامية في عموم مالي.

الانتقال السلمي رهين الوضع الأمني والاقتصادي في ليبيا

طرابلس - تواجه ليبيا الكثير من العقبات قبل أن يتمكن شعبها من الذهاب إلى صناديق الاقتراع، بما في ذلك القضايا التي لم يتم حلها بشأن قانون الانتخابات في البلاد، والاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة، والصدع العميق الذي لا يزال قائما بين شرق البلاد وغربها.

وشددت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش على أن الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي ضروري لانتقال سلمي إلى حكومة جديدة وإجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

واستضافت الحكومة الليبية الخميس مؤتمرا رفيع المستوى يهدف إلى حل القضايا الشائكة في البلاد قبل الانتخابات في ديسمبر. وفي حديث مع أسوشيتد برس، قالت المنقوش "يجب الاهتمام بالشؤون الأمنية والعسكرية ودفع عجلة الاقتصاد في ليبيا للوصول إلى انتقال سلمي".

ومن المنتظر أن يعلن المرشحون للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر عن ترشّحاتهم في الأيام المقبلة، وهناك دلائل على أن بعض الشخصيات التي برزت خلال الحرب يمكن أن تشارك.

هل تكون الانتخابات آمنة كما تريدها الحكومة

وقال عماد السايح رئيس المفوضية العليا للانتخابات الليبية الأحد إن المفوضية ستفتح باب التسجيل للمرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نوفمبر، حين تكتمل الاستعدادات الفنية واللوجستية.

وتعد الانتخابات خطوة رئيسية في جهود إنهاء العنف المستمر منذ عشر سنوات، من خلال تشكيل قيادة سياسية جديدة تحظى بشرعية واسعة النطاق. لكن الخلاف بشأن الأساس الدستوري للانتخابات، والقواعد التي تحكم التصويت والتشكيك في مصداقيتها، يهدد بتقويض عملية السلام في البلاد خلال الأشهر القليلة القادمة.

وتأمل وزيرة الخارجية الليبية أن يقبل الليبيون نتائج التصويت الذي إذا أجري فسيكون أول انتخابات للبلاد منذ 2014.

وقالت المنقوش إن المؤتمر الذي حضره الخميس ممثلو الأقاليم الليبية ودول غربية والأمم المتحدة كان بمثابة دفعة لتنفيذ انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من الدولة الغنية بالنفط، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وأكدت أن "للمؤتمر رمزية عظيمة وعميقة جدا لجميع الليبيين"، مضيفة أنه يعدّ "أكبر مؤشر على أن ليبيا تتعافى".

وعمّت الفوضى ليبيا منذ أن أطاحت انتفاضة دعمها حلف شمال الأطلسي بمعمر القذافي في 2011. وقبضت عليه جماعة مسلحة بعد ذلك بشهرين وقتلته. وظلت الدولة الغنية بالنفط منقسمة لسنوات بين حكومتين متنافستين، إحداهما في العاصمة طرابلس والأخرى في جزء البلاد الشرقي. وحظي كل جانب بدعم قوى أجنبية مختلفة.

نجلاء المنقوش

> تحقيق انتقال سلمي يتطلب استقرارا أمنيا وسياسيا واقتصاديا

وبعد أشهر على المفاوضات التي دعمتها الأمم المتحدة، عيّنت حكومة مؤقتة في فبراير لقيادة البلاد إلى الانتخابات. ومع بدء العد التنازلي للتصويت، عادت الخلافات إلى الظهور بين الخصمين الليبيين مما عرض عملية المصالحة للخطر.

وأعلن القائد الليبي المشير خليفة حفتر في سبتمبر أنه سيعلق دوره كزعيم للجيش الليبي للأشهر الثلاثة المقبلة، وهو أوضح مؤشر حتى الآن على أنه ربما يفكر في الترشح للرئاسة في انتخابات ديسمبر. وإذا ترشح فسيكون أحد المرشحين البارزين، لكن من المرجح أن يثير ترشيحه الجدل في غرب ليبيا وطرابلس، معقل خصومه، والكثير منهم جماعات مسلحة ذات تحالفات مختلفة.

ولا يزال الآلاف من المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية الأخرى في ليبيا، بعد عام على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تضمن أمرا بمغادرتهم في غضون ثلاثة أشهر، وهو ما لم يحدث.

وتوصلت لجنة عسكرية مشتركة مؤلفة من 10 أعضاء مع خمسة ممثلين من كل جانب من طرفي الصراع في ليبيا، إلى اتفاق مبدئي في وقت سابق من هذا الشهر بشأن انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب. كما بدأت الأمم المتحدة في نشر مراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار.

وحذر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يان كوبيتش الشهر الماضي من أن الإخفاق في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في الرابع والعشرين من ديسمبر، قد يجدد الانقسام والصراع ويحبط جهود توحيد الدولة الغنية بالنفط.

وقالت المنقوش إن ليبيا تسير نحو "مسار سلمي وآمن"، لكنها حذرت من أن تحقيق انتقال سلمي يتطلب "استقرارا أمنيا وسياسيا واقتصاديا".

وأشارت إلى أن الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالحميد الدبيبة تؤيد إجراء انتخابات "عادلة وشاملة" نهاية العام، مشددة على أهمية بذل "جهود سريعة وعلى درجة كبيرة من الجدّية لإنجاح هذه الانتخابات".

وقالت "كلنا ننتظر أن تتم الانتخابات في موعدها وأن يقبل الليبيون نتائجها".